

أخبار الساعة

نشرة تحليلية يومية



الثلاثاء 10 أكتوبر 2017 (السنة الرابعة والعشرون - العدد 6465)





في هذا العدد

الافتتاحية

02

إسعاد الناس أولوية رئيسية

الإمارات اليوم

03

رعاية صحية متقدمة

تقارير وتحليلات

04

محدودية الخيارات العسكرية لما بعد استفتاء إقليم كردستان العراق

05

ديفيد إجناتيوس: التحدي الحقيقي هو سلوك طهران العدواني في المنطقة وليس القضية النووية

06

هل يحمل عام 2018 انفراجة في أسواق النفط العالمية؟

شؤون اقتصادية

07

95 مليار درهم الاستثمار الأجنبي المباشر في أبوظبي عام 2016

من إصدارات المركز

08

الصين المتغيرة: احتمالات الديمقراطية في الداخل والدبلوماسية الجديدة تجاه

«الدول المارقة»



إسعاد الناس أولوية رئيسية

تضع دولة الإمارات العربية المتحدة في ظل قيادة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة - حفظه الله - إسعاد المواطنين وتوفير مقومات الحياة الكريمة لهم أولويتها الرئيسية، وترجم ذلك في العديد من الرؤى التي تجعل من المواطنين محوراً رئيسياً لخطط التنمية وهدفها، وتعمل على توفير كل ما من شأنه تحسين نوعية الحياة، وفتح آفاق العمل والإنجاز والطموح أمامهم، ومن ثم تعميق شعورهم بالرضا والسعادة والأمان، وهذا هو المؤشر الأساسي لرفاهية أي شعب من الشعوب. وقد عبر صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي؛ رعاه الله، عن هذه الفلسفة بوضوح خلال زيارة معرض جيتكس 2017 الذي انطلق أول من أمس الأحد، في مركز دبي التجاري العالمي، حيث أكد سموه أن «دولة الإمارات تحافظ على مكانتها في ريادة المال والأعمال والتعليم والثقافة والتكنولوجيا، إضافة إلى ريادتها في الأعمال والمشاريع الإنسانية والتي تصب جميعها في هدف واحد هو إسعاد الناس وتوفير أسهل وأطيب مقومات الحياة العصرية الرغيدة، وهو هدف سام، تحرص قيادة دولة الإمارات على الوصول إليه ضمن استراتيجيتها ورؤيتها لاستشراف المستقبل، وصولاً إلى العالمية في الإبداع والتسامح والتطور بجميع أشكاله ومجالاته».

وتنظر الإمارات إلى موضوع إسعاد المواطنين باعتباره أولويتها الرئيسية، وتعمل على وضع السياسات والاستراتيجيات التي تعزز حالة الرضا العام لديهم، ولعل نظرة سريعة إلى المشروعات التنموية التي تشهدها إمارات الدولة في مختلف المجالات، سواء على طريق تطوير البنية التحتية وخدمات الإسكان، أو فيما يتعلق بتطوير منظومة التعليم بحيث يحصل المواطنون على تعليم عصري يعزز من تنافسيتهم في سوق العمل، أو فيما يتصل بتطوير الخدمات الصحية والأخذ بأحدث النظم الخاصة بها وأفضلها على المستوى الدولي، إنما تؤكد أن الاستثمار في بناء الإنسان على المستويات كافة، والعمل على ضمان ديمومة رفاهيته في إطار من التنمية الشاملة والمستدامة التي تعيشها الدولة في مختلف المجالات، من الأهداف والغايات الرئيسية التي تعمل من أجلها كل الجهات والمؤسسات الحكومية.

تعطي القيادة الرشيدة أولوية قصوى لبناء الإنسان وتعزيز قدراته، من منطلق إدراكها وإيمانها بأنه يعد الركيزة الرئيسية التي تقوم عليها كل جوانب التنمية الشاملة والمستدامة، ولهذا فقد وضعت مرحلة التمكين التي أطلقها صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، حفظه الله، هدفها الرئيسي، وهو «تهيئة البيئة المبدعة اللازمة لتمكين الفرد المواطن من عناصر القوة اللازمة ليصبح أكثر إسهاماً ومشاركة في مختلف مجريات الحياة الاجتماعية والسياسية والإنتاجية والمعرفية»، ومن أجل هذا توجه الدولة كل الاهتمام والموارد والخطط والاستراتيجيات نحو تحقيق هذا الهدف، بل إنها تعمل من الآن على إعداد أجيال المستقبل كي تتحمل مسؤولية الأمانة والقيادة في مختلف مواقع العمل الوطني، وهذا ما تعبر عنه بوضوح الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي 2030، التي تستهدف إعداد جيل المستقبل، وفق أفضل المستويات العلمية والمهنية، وتسعى إلى إعداد جيل إماراتي يحمل راية المستقبل، ويتمتع بأعلى المستويات العلمية والقيم الأخلاقية والإيجابية، بما يضمن الاستمرارية، وتأمين مستقبل سعيد، وحياة أفضل للأجيال القادمة، وتعزيز مكانة الدولة بين أفضل دول العالم.

وتؤكد كل المؤشرات والتقارير الدولية المعنية بقياس مؤشرات الرضا والسعادة أن دولة الإمارات تتبوأ مرتبة متقدمة عربياً وإقليمياً ودولياً، وأن مبادراتها في هذا الشأن أصبحت تحظى بالإشادة والتقدير، لأنها تنطلق من الاستثمار في بناء الإنسان والارتقاء بقدراته وتوفير البيئة المثالية أمامه للإبداع والابتكار من أجل المشاركة الفاعلة في مسيرة التنمية الشاملة والمستدامة، ولعل حصول دولة الإمارات على المرتبة الأولى عربياً، والحادية والعشرين عالمياً في تقرير السعادة العالمي لعام 2017، إنما هو نتيجة طبيعية لفلسفة الاهتمام بالإنسان في الإمارات، والحرص على تمكينه في المجالات كافة، ليكون ركيزة التنمية والرهان الحقيقي لتنفيذ طموحات الدولة التنموية في مرحلة ما بعد عصر النفط.

رعاية صحية متقدمة

تجسيدا لمقولة القائد المؤسس، المغفور له بإذن الله، الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، طيب الله ثراه، «لا أريد أن يغترب إنسان بحثاً عن العلاج ليكابد مع آلام المرض مشقة الابتعاد عن الأهل والوطن»، استطاعت دولة الإمارات العربية المتحدة مؤخراً تحقيق المرتبة الأولى إقليمياً، في مواجهة المخاطر الصحية لعام 2017، وفقاً للتقرير الصادر عن منظمة الصحة العالمية، الأمر الذي يعدّ إنجازاً كبيراً لدولة الإمارات العربية المتحدة في تسخير جميع الإمكانيات، لحماية المواطنين والمقيمين على أرضها من مخاطر الأمراض بأنواعها وأشكالها كافة. واستطاعت دولة الإمارات العربية المتحدة، ومن خلال العمل الرائد الذي تقوم به وزارة الصحة ووقاية المجتمع المؤسسات المعنية كافة، أن تحصل على شهادة دولية مشرفة على مستوى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تؤكد قدرة الدولة على الاستجابة والكشف عن الأمراض القابلة للانتشار والإبلاغ عنها والتحصين منها في وقت مبكر، إضافة إلى قدرتها البارزة في التشخيص، والسلامة البيولوجية ومكافحة العدوى والمضادات الحيوية ذات الصلة، في ظل سرعة انتقال الأمراض ودخول ملايين السائحين والزوار ووجود أكثر من 130 جنسية مقيمة على أرض الدولة.

وكان للاستراتيجيات والبرامج التنفيذية، التي انتهجتها دولة الإمارات العربية المتحدة، الدور الأبرز في حصول الدولة على معدلات مرتفعة في المجالات الصحية؛ وتحديدًا في القضايا ذات العلاقة بالاستعداد والتأهب والاستجابة للطوارئ والأزمات والكوارث، والجهود المبذولة في تطوير البيئة القانونية والتشريعية، وخطط الاستجابة لحالات الطوارئ، وتطوير آليات التعاون والتنسيق بين السلطات والإدارات المعنية بإدارة الكوارث، وسلامة الأغذية، ومكافحة الأمراض المشتركة، فضلاً عن التوجه نحو إعداد خطة عمل خماسية، تستهدف الوصول إلى استدامة تنفيذ بنود اللوائح الصحية الدولية.

إن ما حققته دولة الإمارات العربية المتحدة من تقدم في مجال الرعاية والوقاية الصحية يتماشى مع رؤية الإمارات العربية المتحدة 2021، التي تستهدف الوصول إلى نظام صحي واستراتيجيات رعاية صحية، قائمة على الابتكار، وتواكب المعايير العالمية، من خلال التوجه إلى اعتماد جميع المستشفيات الحكومية والخاصة، على معايير تقديم الخدمات، وجودة وكفاية الكادر الطبي، وفقاً للمحددات الوطنية والعالمية في ذلك، فضلاً عن ترسيخ الجانب الوقائي، وتخفيض معدل أمراض السرطان، وأمراض السكري والقلب، وتقليل مستوى انتشار التدخين، وتطوير جاهزية النظام الصحي للتعامل مع الأوبئة والمخاطر، لتحقيق حياة صحية مديدة، وتكون دولة الإمارات العربية المتحدة الأفضل في جودة الرعاية الصحية بحلول عام 2021.

وانطلاقاً من أهمية الإنفاق في تطوير القطاع الصحي في دولة الإمارات العربية المتحدة، استحوذ قطاع الصحة، ضمن برنامج الميزانية الخمسية متوسطة المدى للسنوات 2017-2021، على إنفاق وصل إلى ما نسبته 8.9% من إجمالي الإنفاق في الموازنة خلال تلك الفترة، وبلغت اعتمادات الرعاية الصحية ووقاية المجتمع 4,2 مليار درهم من إجمالي الميزانية العامة 2017، تم تخصيصها لبرامج تطوير النظام الصحي لوقاية مجتمع دولة الإمارات العربية المتحدة من الأمراض، ولبرامج تطوير السياسات والتشريعات الصحية، كما أن الاستراتيجية الوطنية للابتكار، التي أطلقها صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي، رعاه الله، في عام 2014، تشجع على الابتكار في مجال الخدمات الصحية والعلاجية، باستخدام التكنولوجيا المتقدمة، وتطوير الصناعات الدوائية والتقنية الحيوية، والعمل مع الشركاء الاستراتيجيين على تنمية قطاع الأبحاث الطبية لعلاج الأمراض السائدة؛ الأمر الذي يشير بوضوح إلى أن العمل على الارتقاء بمستوى الرعاية الصحية المقدمة لأفراد المجتمع يمثل أولوية رئيسية لدى القيادة الرشيدة.

في السياق ذاته، فإن الإنجاز الأخير الذي أعلنته دولة الإمارات العربية المتحدة، في بدء استخدام طريقة جديدة لعلاج جروح مرضى السكري باستخدام الخلايا الجذعية المستمدة من الدهون، والتوجه اعتباراً من يناير المقبل إلى استخدام تقنية جديدة لعلاج السكري تتمثل في زرع قطعة معدنية «بلاينيوم» تحت الجلد تكفي لتحفيز البنكرياس على إفراز الأنسولين بالكمية الكافية لمدة عام، تغني مرضى السكري عن استخدام الأدوية والحقن اليومي، إنما يؤكد أن دولة الإمارات العربية المتحدة، تواكب كل ما هو جديد في مجال الرعاية الصحية، وفقاً لأفضل الممارسات العالمية القائمة على الابتكار.



محدودية الخيارات العسكرية لها بعد استفتاء إقليم كردستان العراق

ما زالت مسألة استفتاء كردستان العراق تتفاعل؛ ويبدو أنها ستدخل مرحلة جديدة، وخاصة أن هناك حديث عن نية الحكومة المركزية في بغداد إرسال قوات إلى مدينة كركوك المتنازع عليها لبط الأمن فيها قبل أن تقدم قوات البيشمركة على خطوة مماثلة. ولا شك أن أي تحرك عسكري من أي طرف سيعقد المسألة ويجعل فرص حلها سلمياً تتضاءل.

العراق، وتركيا، وإيران، للاستفتاء والانفصال يعد عملياً أمر غير واقعي لأنه يعني ببساطة خنق الإقليم كلياً.

أما الحالة الثانية التي قد يتم فيها اللجوء إلى القوة العسكرية

من قبل طرف أو أكثر من الأطراف المعنية مباشرة، فهي في حالة محاولة الأكراد السيطرة على المناطق المتنازع عليها؛ ومثل هذه الخطوة لا شك ستدفع هذه القوى المجاورة وخاصة بغداد على وجه الخصوص إلى التحرك واللجوء إلى القوة؛ ولا يُستبعد أن تتم هذه الخطوة في أي وقت؛ حيث تحدثت بعض وسائل الإعلام نقلاً عن مصادر عسكرية أن القوات العراقية تلقت بالفعل أوامر بالاستعداد لأي تحرك بانتظار أوامر القائد العام للقوات المسلحة رئيس الوزراء حيدر العبادي، لدخول مدينة كركوك وبسط الأمن فيها وإدارتها من قبل الحكومة الاتحادية، وذلك استباقاً لأي محاولة متوقعة من قبل قوات البيشمركة للسيطرة على المدينة؛ ومعلوم أن لهذه المدينة المتنوعة عرقياً ودينياً، والغنية بالنفط، أهمية استراتيجية واقتصادية.

وبين هذا وذاك، يبدو أن المجتمع الدولي والمعارض في غالبيته لاستقلال الإقليم ولكن الرفض لاستخدام القوة العسكرية أيضاً، سيدفع باتجاه الحوار لحل الأزمة؛ ولكن نتيجة مثل هذا الخيار غير منظورة، لأن الحوار إذا ما بدأ وفي ظل التباينات الكبيرة سيطول؛ وعلى جميع الحالات لا يبدو من السهل العودة إلى ما قبل 25 سبتمبر 2017؛ لأن الأزمة تأخذ تدريجياً أبعاداً إقليمية ودولية أكثر تشعباً.

إن استقلال الإقليم في ظل رفض الدول الرئيسية، العراق، وتركيا، وإيران، للاستفتاء والانفصال يعد عملياً أمر غير واقعي لأنه يعني ببساطة خنق الإقليم كلياً

لطالما كانت الحكومة المركزية، بل وكل القوى العراقية على اختلاف مشاربها تأمل أن يبقى العراق موحداً. وفي سبيل المحافظة على هذا الأمل فقد مُنح إقليم كردستان العراق صلاحيات كبيرة في إطار الدستور

العراقي الأخير؛ وبعيداً عن النيات، فلم يكن هناك خلال السنوات العشر التي تلت الغزو الأمريكي للعراق مؤشرات قوية إلى رغبة الإقليم بالاستقلال؛ ولكن تفاقم الخلافات مع الحكومة المركزية في بغداد في السنوات القليلة الماضية حول بعض الملفات سواء ما يتعلق منها بموضوع الموازنة وتقاسم الثروة، وكذلك الأراضي المتنازع عليها والتي لم تجر أي جهود حقيقية لمعالجتها طوال هذه الفترة، منح القوى المسيطرة وتحديدًا رئيس الإقليم المنتهية ولايته منذ سنتين مسعود البرزاني الذي كان يواجه مشاكل داخل إقليمه نفسه، فرصة للخروج من المأزق وفي الوقت نفسه السعي لتحقيق حلم طالما كان يراود الأكراد منذ عقود.

والآن وبعد إجراء الاستفتاء وتصميم سلطات الإقليم على عدم التراجع، فيبدو المشهد مفتوحاً على كل الاحتمالات. وبرغم أن الدول المجاورة التي تعارض الانفصال لم تتخذ حتى الآن سوى بعض الإجراءات الاقتصادية ومن بينها إغلاق الأجواء، وهددت بإجراءات أخرى من بينها استخدام القوة، فيبدو أن اللجوء إلى مثل هذا الخيار غير مرجحة سوى في حالتين: أولاً، إذا أعلن الإقليم رسمياً الاستقلال؛ وهو أمر ربما مستبعد في ظل الظروف الراهنة، حيث لا يبدو أن أربيل تريد التصعيد، ذلك أن مثل هذه الخطوة إذا ما تمت من جانب واحد فستكون لها عواقب كبيرة، كما أن استقلال الإقليم في ظل رفض الدول الرئيسية،



ديفيد إجناتيوس: التحدي الحقيقي هو سلوك طهران العدواني في المنطقة وليس القضية النووية

يرى الكاتب والمحلل السياسي ديفيد إجناتيوس، في مقال له نشرته صحيفة «واشنطن بوست» الأمريكية، أن التحدي الحقيقي فيما يخص إيران ليس القضية النووية، بل سلوك طهران العدواني في المنطقة، حيث تواصل إيران ووكلائها زعزعة الاستقرار في الشرق الأوسط.

فكيف ستكون ردة فعل إيران؟ يتساءل الكاتب. ونقل إجناتيوس عن حسين موسويان، وهو مسؤول إيراني سابق ما زالت تربطه صلة وثيقة بزملائه السابقين، قوله إنه إذا لم يصدّق ترامب على الاتفاقية، ولو أكد المفاوضون التابعون لمجموعة «5



+ 1» التنفيذ التام للاتفاقية، فإن إيران قد تستمر في تقييدها بالاتفاقية. لكنه حذّر من أن هذا الاتجاه يلقى معارضة من بعض الفصائل السياسية في إيران ممن يدعون إلى تعليق الاتفاقية إذا تحدى ترامب الامتثال الإيراني. وأما بالنسبة إلى آمال الإدارة الأمريكية في إجبار إيران على معاودة التفاوض بشأن بنود الإنهاء التدريجي للعقوبات وغيرها من التفاصيل الواردة في الاتفاقية، يقول موسويان إن هذه الخطة لا فرصة أمامها للنجاح في طهران.

وأوضح إجناتيوس أن التحدي الحقيقي فيما يخص إيران ليس القضية النووية -التي وُضعت بالفعل في صندوق لمدة عقد من الزمان على الأقل بموجب هذه الاتفاقية- بل سلوك طهران العدواني في المنطقة، حيث تواصل إيران ووكلائها زعزعة الاستقرار في الشرق الأوسط، ويسعون إلى التلاعب بغالبية العواصم الرئيسية والسيطرة عليها، ومن ذلك بيروت ودمشق وبغداد وصنعاء. فوفقاً للبيت الأبيض، يعكف وكلاء إيران على تلغيم مضيق باب المندب، وتوجيه الصواريخ من اليمن نحو الرياض، والسعي إلى اقتطاع منطقة نفوذ على أنقاض «داعش» في سوريا والعراق.

وذكر الكاتب: «تزعّم الإدارة الأمريكية أن تركيزها ينصبّ على مشكلة إيران الكبيرة هذه. وأتمنى لو كانت الحال كذلك». ويزعم المسؤولون أن ترامب أعطى موافقته على استراتيجية عامة تجعل من السلوك الإيراني القضية المحورية مستقبلاً. لكن الحديث عن إلغاء الاتفاقية النووية سيهيمن على الأرجح، بحسب الكاتب، على المتشددین طوال الأسابيع والشهور المقبلة، ما يركز الاهتمام بلا داع على الجزء الوحيد من مشكلة إيران، الذي وُضع له حد والذي يمكن التعامل معه، وتعطيل الجهود المبذولة لمواجهة التحدي الحقيقي.

وقال إجناتيوس إن إدارة ترامب تعكف منذ فترة على تقييم السلوك الإيراني، حيث راح المتشددون يحتوّن الرئيس لكي يمتنع الأسبوع المقبل عن التصديق على الاتفاقية النووية المبرمة مع إيران، لكنهم يؤكدون أنه يريد تعزيز هذه الاتفاقية

لا نقضها. ويؤكد الكاتب أن هذه الفكرة مغربة سياسياً، لكن فرصة نجاحها تبدو مستحيلة. وقد وصف السيناتور توم كوتون، عضو مجلس الشيوخ الجمهوري عن ولاية أركنسو، وهو من أشد المنتقدين للاتفاقية الإيرانية، هذا النهج الدبلوماسي الملتبس هذا الأسبوع في مجلس العلاقات الخارجية الأمريكي، حيث قال: «لا أقترح الانسحاب من الصفقة، بل أقترح اتخاذ الخطوات الضرورية للحصول على النفوذ لإبرام صفقة أفضل». ويقول الكاتب: للتفكير السحري دائماً جاذبيته في عالم السياسة الخارجية، لكنه في العادة لا يتمخض إلا عن أثر وهمي. ففي حالتنا هذه لا يوجد ما يدل على أن إثارة الريبة في الاتفاقية النووية سيحقق أي منافع أمنية للولايات المتحدة الأمريكية أو إسرائيل، وكل ما سيفعله أنه سيثير الشك والريبة فيما تطالب الولايات المتحدة وحلفاؤها أشد المطالبة بالوضوح، وذلك بالإصرار على امتثال جميع الأطراف باتفاقية تضع حداً أقصى لأجهزة الطرد المركزي ومخزونات المادة المخصّبة في إيران لمدة عشر سنوات أخرى على الأقل. وقال وزير الدفاع الأمريكي جيمس ماتيس، الذي يُستبعد تماماً اعتباره من الحمائم تجاه إيران، بكل صراحة أمام لجنة القوات المسلحة بمجلس الشيوخ، الأسبوع الماضي، إن الصفقة النووية «شيء ينبغي لرئيس الجمهورية أن ينظر في الإبقاء عليه». وبحسب الكاتب، فإن المسؤولين الذين ينطقون بالحق في واشنطن في زمن دونالد ترامب يفعلون ذلك على مسؤوليتهم الشخصية متحمّلين مخاطر ذلك. لذا فالحجة التي ساقها ماتيس تأييداً للإبقاء على ما وصفه الرئيس بأنه «أغبي وأخطر» اتفاقية، حجة مهمة، مع أن محصلة النقاش ما زالت غير واضحة. لكن ربما يكون بسبب نصيحة ماتيس العسكرية أن كف ترامب عن حديثه عن تمزيق هذه الاتفاقية ببساطة في أثناء حملته الانتخابية.

هل يحمل عام 2018 انفراجة في أسواق النفط العالمية؟

حمل الربع الأخير من العام الجاري حالة من الاستقرار في أسواق النفط العالمي؛ إذ استقرت أسعار النفط متعافية من خسائر بلغت 2% الأسبوع الماضي، وبلغ سعر خام القياس العالمي من مزيج برنت 55.62 دولار للبرميل، ورافقه تراجع في عدد الحفارات الأمريكية، وتوقعات بمواصلة أعضاء منظمة «أوبك» والمنتجين المستقلين كبح الإنتاج ودعم الأسواق.



كانت عاملة قبل عام. وأسهمت المملكة العربية السعودية، على المدى القصير، في إعادة التوازن إلى السوق، بدءاً من تحمُّلها نسبة كبيرة من تخفيض الإنتاج؛ مروراً بالمرونة التي أبدتها مع روسيا بشأن تمديد الاتفاق إلى ما بعد مارس المقبل، فضلاً عن محاولتها احتواء تزايد صادرات الولايات المتحدة الأمريكية من الخام.

وبرغم كل ذلك التفاؤل؛ فإن آراء أخرى لا ترى في عام 2018 عاملاً للانفراجة الحقيقية في أسعار النفط؛ حيث سيضع تزايد صادرات الولايات المتحدة الأمريكية من الخام ضغوطاً على أسعار النفط في عام 2018، وسيحدث مزيداً من الانخفاض في أسعار النفط؛ حتى يصل سعر البرميل إلى 30 دولاراً؛ ما سيسبب مزيداً من الانكماش في اقتصادات الدول المنتجة للنفط، وزيادة في عجز موازنتها، وارتفاعاً في نسبة اقتراضها من الأسواق الدولية، وخاصة أن اتفاق أوبك لم يؤدِّ إلى رفع الأسعار، وإلا لما كان أعضاؤها يواصلون خططهم بالقيام بتخفيضات أكبر للإنتاج. إن التطور الذي شهدته أسواق النفط مؤخراً من استقرار أسعار النفط وتعافيتها، برغم أنه ما زال في الحدود غير المأمولة، ومع استمرار خفض الإنتاج العام المقبل، والتوجهات الأمريكية في ضبط النفط لديها، سيكون له الإسهام المهم في إعادة التوازن إلى أساسيات السوق والأسعار؛ حيث سيزداد الطلب على النفط، وسترتفع الأسعار، مع تأكيد أن هذا الاستقرار لن يكون بالسرعة والمستوى المطلوبين؛ ما يثير تساؤلاً في هذا الجانب: هل ستكون الزيادة في الطلب على النفط أعلى من مستويات العرض في عام 2018؟

وفي تصريح جديد للأمين العام لمنظمة أوبك، محمد سنوسي باركيندو، قال: «إن المنظمة وكبار المنتجين قد يتخذون بعض الإجراءات الاستثنائية العام المقبل؛ بهدف إعادة التوازن والاستقرار إلى سوق النفط تدريجياً وبشكل مطرد ومستدام، بوجود مشاورات بشأن تمديد اتفاق خفض الإنتاج إلى ما بعد 30 مارس 2018»، معبراً عن عدم قلقه من زيادة إنتاج النفط والغاز الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية.

وجاءت توقعات دولة الإمارات العربية المتحدة، على لسان وزير الطاقة، معالي سهيل بن محمد المزروعى، متفائلة بخصوص استقرار أسواق النفط العالمية، وأن عام 2018 سيكون عام الانفراج؛ حيث ستتم مناقشة موضوع تمديد اتفاق خفض إنتاج النفط، في اجتماع «أوبك» في نوفمبر المقبل، إلى ما بعد مارس 2018، برغم تحسُّن الأسعار، والذي سيسبقه لقاء يجمع لجنة من منظمة «أوبك» والمنتجين المستقلين ستجتمع بفيينا في العشرين من أكتوبر الجاري؛ حيث ستكون جميع الخيارات مطروحة على الطاولة بشأن الخطوة المقبلة فيما يتعلق باتفاق خفض إنتاج النفط.

وتتفق التوقعات العراقية مع رؤية دولة الإمارات العربية المتحدة في تحقق الاستقرار لأسواق النفط؛ حيث أعلن وزير النفط العراقي، جبار اللعبي، مؤخراً، أن أسعار النفط ستتعافى عام 2018، في ضوء تمديد اتفاق دول «أوبك» وأخرى من خارجها، مضيفاً أن المنظمة مستعدة للتدخل في حال هبطت أسعار النفط بشكل حاد؛ وهو ما يتفق مع تصريحات باركيندو في هذا الشأن.

وبرغم القلق الذي كان يحيط بتوازن أسواق النفط من جديد نتيجة للسياسات الأمريكية بتكثيف إنتاجها من النفط الصخري، الذي كان له الدور الرئيسي في عدم دفع أسعار النفط نحو الارتفاع، فإن خبراء أبدووا تفاؤلاً لهم بخصوص تعافي السوق مستقبلاً، بعد أن قلّصت الشركات الأمريكية عدد منصات الحفر النفطية بواقع حفارتين أسبوعياً؛ حيث وصل العدد الإجمالي إلى 748 منصة، برغم أن العدد ما زال أكبر من 428 حفارة

95 مليار درهم الاستثمار الأجنبي المباشر في أبوظبي عام 2016

القائد الأعلى للقوات المسلحة، أعلنت حكومة أبوظبي خطة طويلة المدى لتحويل اقتصاد الإمارة إلى اقتصاد قائم على المعرفة وتقليل الاعتماد تدريجياً على قطاع النفط كمصدر رئيسي. ولذا، فقد كان من الضروري عرض أهم



حققت إمارة أبوظبي فائزاً في ميزان التجارة السلعي خلال العام الماضي، بلغ 74 مليار درهم، فيما بلغ إجمالي التجارة الخارجية للإمارة 309.6 مليارات درهم، وبلغ إجمالي الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية 728.5

مليار درهم، ونما القطاع غير النفطي بنسبة 4.4%، وأسهم بمقدار 72.5% من الناتج المحلي الإجمالي، بحسب تقرير مؤشرات التنمية البشرية 2016 - إمارة أبوظبي - الصادر عن مركز إحصاء أبوظبي، أمس. وقال التقرير: «انطلاقاً من الرؤية السديدة لصاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، حاكم إمارة أبوظبي، حفظه الله، وتوجيهات صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي، نائب

مؤشرات القطاعات الاقتصادية لإمارة أبوظبي، التي من شأنها أن تسهم في إظهار التطور الحادث في الإمارة في الجوانب الاقتصادية». وتشير تقديرات مركز الإحصاء أبوظبي، إلى أن إجمالي رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في الإمارة وصل إلى 95,1 مليار درهم في نهاية عام 2016، بنسبة نمو 8% عما كانت عليه عام 2015 ويُعزى هذا النمو إلى ارتفاع قيمة الاستثمارات في «نشاط الصناعات التحويلية».



الذهب يسترد خسائر الأسبوع الماضي مع تراجع الدولار

صعدت أسعار الذهب أمس الاثنين، مستردة كل خسائر الأسبوع الماضي مع زيادة الطلب على المعدن النفيس كملأذ آمن، وتعرض الدولار لضغوط بفعل تجدد المخاوف بشأن طموحات كوريا الشمالية النووية. وتعافت الأسعار بعد أن هبطت لرابح أسبوع إلى أدنى مستوى في شهرين يوم الجمعة الماضي، في أعقاب قراءة مبشرة لنمو الأجور في الولايات المتحدة والبطالة دعمت التوقعات لزيادة في أسعار الفائدة الأمريكية في ديسمبر المقبل. وقدم صمود الذهب ما فوق متوسطه المتحرك في 200 يوم البالغ 1253 دولاراً للأوقية (الأونصة)، بعض الدعم الفني للمعدن الأصفر. ومن ناحية أخرى انخفض الدولار من أعلى مستوى في عشرة أسابيع بينما بدأت المخاوف الجيوسياسية تتركز على كوريا الشمالية وإسبانيا، وهو ما أعطى دعماً إضافياً للذهب. وارتفع سعر الذهب في المعاملات الفورية 0.66 بالمائة إلى 1283.66 دولاراً للأوقية بعدما لامس في وقت سابق، أعلى مستوى منذ 29 سبتمبر عند 1284.97 دولاراً للأوقية. وزادت العقود الأمريكية الآجلة للذهب تسليم ديسمبر المقبل 0.8 بالمائة لتبلغ عند التسوية 1285 دولاراً للأوقية.

قطر تدرس جمع 9 مليارات دولار من أسواق السندات الدولية

تدرس قطر جمع 9 مليارات دولار من أسواق السندات الدولية، حيث تسعى الدولة الغنية بالغاز إلى سد العجز في خزانات الدولة وتعويض خسائرها جراء هروب المستثمرين في ظل استمرار أزمتها مع الدول الداعية لمكافحة الإرهاب بحسب وكالة «بلومبرج». وفي تقرير نشرته الوكالة الأمريكية على موقعها الإلكتروني، قالت إن مسؤولين حكوميين يجرون محادثات مع البنوك لاتخاذ قرار بشأن أفضل وقت لبيع محتمل، وفقاً لما نقلته عن مصادر مطلعة على الأمر. وقالت المصادر التي فضلت عدم كشف هويتها: من المتوقع أن تكون هذه السندات متوافقة مع أو أكثر من قيمة إصدار قطر الأخير البالغ 9 مليارات دولار في عام 2016. وأشارت الوكالة إلى أنه لم يتسن الحصول على تعقيب فوري من وزارة المالية ومكتب الاتصالات الحكومية بشأن ما ذكرته المصادر. وأضافت المصادر أن قطر التي تحمل ديونها رابع أعلى درجة استثمارية في التصنيف العالمي لوكالة «ستاندرد أند بورز»، ستستهدف المستثمرين في آسيا والولايات المتحدة وأوروبا لتعويض النقص في المستثمرين الإقليميين. وفتت الوكالة النظر إلى أن أكبر مصدر للغاز الطبيعي المسال في العالم تباع (سندات) الديون لسد العجز في الموازنة نتيجة لانخفاض أسعار النفط، كما أنها تستعد لاستضافة بطولة كأس العالم لكرة القدم 2022، وتخطط لإنفاق 200 مليار دولار على البنية التحتية.

الصين المتغيرة: احتمالات الديمقراطية في الداخل والدبلوماسية الجديدة تجاه «الدول المارقة»

دراسات عالمية



الصين المتغيرة
احتمالات الديمقراطية في الداخل
والدبلوماسية الجديدة تجاه «الدول المارقة»

جون ثورنتون
ستيفاني كلين - البراندت وأندرو سمول

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

العدد 78

تأليف: جون ثورنتون - ستيفاني كلين - البراندت وأندرو سمول
تاريخ النشر: 2009

المفتوح والمتعدد الأحزاب على السلطة، ويحبذ النموذج الصيني مفهوم «الميروقراطية» التي تعني اختيار الموهوبين وتصعيدهم للحكومة على أساس إنجازاتهم، وفيما تشير الدراسة، إلى أنه على الرغم من أن الانتخابات القروية تشدد على ضرورة الدور القيادي للحزب الشيوعي، وما نجم عن ذلك من مشكلات خطيرة تواجه هذه الانتخابات من محسوبية وشراء للأصوات واختيار القادة غير الأكفاء، فإن أنصارها يؤكدون أنها تؤدي وظيفة ميدان تدريب أساسياً في العادات الديمقراطية، والأمر نفسه مع الانتخابات في المناطق المدنية، فهي برغم أنها مازالت حديثة العهد، فإن هذه التجارب الانتخابية قد توفر عند نجاحها قدراً من الشرعية الشعبية لقادة المناطق، والذين قد يشكلون صداعاً للحزب الشيوعي الصيني، وقد تشكل في الوقت نفسه البذرة الأولى لثقافة الضوابط والتوازنات أيضاً.

وعن القضاء الصيني، تشير الدراسة إلى أن النظام القانوني في الصين خطأ خطوات واسعة خلال العقود الثلاثة الماضية،

تحلل الدراسة وضع الديمقراطية في الصين «المتغيرة» بناء على محادثات أجريت مع مجموعة من الصينيين شملت أعضاء اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني، وقادة المنظمات الحكومية، واختلاف نظرة الديمقراطية في الصين عن المفهوم الغربي المتعارف عليه، كما تبحث الدراسة في تأثير المصالح السياسية والاقتصادية للصين في علاقاتها مع «الدول المارقة»، والتحديات التي تواجه الغرب، وعلى رأسه الولايات المتحدة، في استغلال التحولات السياسية في علاقاتها مع الأنظمة المشاكسة تجاه تحقيق تقدم في قضايا دولية معينة.

ويتناول المبحث الأول من الدراسة: الانتظار الطويل.. احتمالات الديمقراطية في الصين، طبيعة التجارب الديمقراطية للأنظمة الحاكمة في الصين التي جاءت بعد انهيار آخر سلالة إمبراطورية في الصين عام 1911، ابتداءً بعهد صن يات-سين، الذي كان تصوره للديمقراطية هو الأقرب إلى المفهوم الغربي من ناحية تشكيل حكومة دستورية ومنح حق التصويت للجميع وإجراء انتخابات حرة وفصل للسلطات، في حين اتصف عهد ماو تسي تونج، الداعي إلى «الديمقراطية الجديدة» بالاهتمام بالصراع الطبقي أكثر من الاهتمام بالديمقراطية، أما دينج هيسياو بينج، الذي اعتبر الديمقراطية «شرطاً رئيسياً لتحرير العقل»، فقد أثبت قمعته لاحتجاجات ميدان تيانانمين عام 1989، أنه لن يدع الحركات الديمقراطية الشعبية تتجاوز حكم الحزب، أما اليوم، فإن الصين ليست ديمقراطية في ظل احتكار الحزب الشيوعي الصيني السلطة السياسية، وافتقار البلاد إلى حرية التعبير والقضاء المستقل، إلا أن الدراسة ترى، برغم ذلك، أن هناك الكثير الذي يدور في الصين على صعيد الحكومة أو الحزب الشيوعي الصيني، والذي قد يحدث تغييراً في الكيفية التي يفكر فيها الصينيون بالديمقراطية، والتي قد ترسم المستقبل السياسي للصين.

وتستعرض الدراسة مظاهر الاختلاف في تطبيق الديمقراطية بالنسبة إلى الصين مقارنة بالغرب، من ناحية تشديد الزعماء السياسيين على ضرورة الحفاظ على قيادة الحزب الشيوعي الصيني، بالرغم من الانتخابات، وأن التداول السلمي للسياسة الذي يسمح للمواطنين «أفراداً وجماعات»، بإضافة آرائهم إلى عملية القرار، أكثر ملاءمة من التنافس

إلى الآمال المتعاضمة التي يعلقها الغرب على الدور الصيني على الصعيد العالمي، وترى الدراسة أن تطور نهج السياسة الصينية الخارجية يمكن أن يبرز فرصة مواتية لتعاون أكبر مع الولايات المتحدة الأمريكية؛ ومن خلال النفوذ الذي تستطيع الصين فرضه على أنظمة الدول «المشاكسة»، يمكن خلق فرص للتقدم حيال قضايا كانت قد بلغت طرقتاً مسدودة، مثل الانتشار النووي الإيراني.

وحول نهج السياسة الصينية الخارجية، تبين الدراسة أن الحزب الشيوعي الصيني يستهدف في سياسته ترسيخ مبدأ «التعايش السلمي، من خلال خمسة مبادئ، من بينها: عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، واحترام سلامة أراضي هذه الدول وسيادتها، إلا أن هذه المبادئ غالباً ما يتم إخضاعها لأسس عدة، منها اعتبارات الحرب الباردة، كما هو الحال في دعم كوريا الشمالية، ودعم حركات تمرد الحزب الشيوعي البورمي ضد النظام العسكري الحاكم في بورما، أما سياسة «الإصلاح والانفتاح» التي وضعها دينج هيسياو بينج، التي تم فيها إخضاع المفاهيم الثورية ومناهضة الإمبريالية لمصلحة التنمية الاقتصادية، ومع انهيار الاتحاد السوفيتي في مطلع التسعينيات من القرن الماضي، والخوف الصيني من نظام كوني تهيمن فيه الولايات المتحدة، فقد قاد الصين المهمة بنمو اقتصادها وتحسين سمعتها على المستوى الدولي، من الدخول في أي مواجهة صريحة ضد الغرب، وقليلاً ما وظفت موقعها في مجلس الأمن لحماية دولة منبوذة من الضغوط الدولية، لكن مع النمو الاقتصادي الصيني وتعاظم حاجتها إلى الطاقة، بدأت الصين في الاستفادة من علاقات الصداقة التي تربطها بالأنظمة الحاكمة في الدول المنبوذة، ومع تصاعد الاستثمارات الصينية في هذه الدول تغير مفهوم الصين لمصالحها القومية، إلى الحد الذي هددت فيه باستخدام حق النقض «الفيتو» في قضايا معينة، مثل تهديدها باستخدامه ضد قرار الأمم المتحدة بفرض عقوبات اقتصادية ضد السودان في سبتمبر 2004.

وفيما تتوقع الدراسة أن الصين ستعيد ترتيب أجنحتها وفقاً لمصالحها، فإنه يتعين على الدول الغربية الراغبة في دور صيني، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، التعاظم مع الدول المارقة، وأن تؤدي دوراً مهماً في تشكيل الصين لحساباتها وتحديد ملامحها، ابتداء بتطوير رؤية واقعية للوقت والطريقة التي تستطيع الصين من خلالها الإسهام في ذلك، والعمل على إيجاد فهم واضح للكيفية التي تتوافق فيها أو لا تتوافق مصالح هذه الدول مع المصالح الصينية.

ولكن لا يزال أمامه طريق طويل، وتوضح الدراسة تطور جودة القضاء الصيني، حيث كان يغلب عليه حتى منتصف ثمانينيات القرن الماضي قضاء وممثلو نيابة من العاملين السابقين في الجيش من ذوي التعليم والتدريب القضائي المحدود، ولم يكن استقلال القضاء من أهداف النظام، لكن بدأت الحكومة منذ منتصف ثمانينيات القرن الماضي بتعيين خريجي الجامعات قضاة وممثلو نيابة، وبحلول التسعينيات باتت درجة الماجستير مطلباً أساسياً لاحتلال الفرد منصب القاضي، أما ما يخص المحامين، فإن النمو في ممارسة المهنة وتحسين جودة المحامين، دفع إلى جعل النظام أكثر مهنية، برغم تدخل رؤساء الحزب الشيوعي في العملية القضائية، أيضاً تبنت الصين عدداً من القوانين الهادفة إلى حماية المواطنين من أخطاء الحكومة، مثل قانون موظفي الخدمة لعام 2005. كما تلفت الدراسة النظر إلى معاناة الصين الفساد الرسمي، بالرغم من الإشراف الحكومي المتمثل في عدد من الآليات، مثل المفوضية المركزية للحزب الشيوعي الصيني للتفتيش التأديبي. وعن وضع الديمقراطية حالياً توضح الدراسة أن الصين أحرزت تقدماً في الانتخابات واستقلالية القضاء والتوسع في الحريات الشخصية، وهو ما يمثل جزءاً من تحول المجتمع الصيني، فيما يتوقع أن تغرس المزيد من أنماط التفكير الديمقراطي، سواء وسط نخب الأعمال التجارية الصينية، وكبار المسؤولين الحكوميين الأعضاء في إدارات الشركات التي تديرها الحكومة، وبالرغم من الانتقادات التي تواجه الحكومة الصينية بافتقارها إلى الالتزام الحقيقي للإصلاح السياسي، فإن المتفائلين يرون أن التدريجية سوف تجعل التحرر واللبلة تدومان أطول من التجارب السابقة.

أما المبحث الثاني من الدراسة: دبلوماسية الديكتاتورية الجديدة: هل تتخلى الصين عن الدول المارقة؟ فإنه يتناول الدعم الصيني للدول المارقة، وفيما تشير الدراسة إلى الاتهامات الموجهة إلى الصين حول دعمها الحكام المستبدين والدولة الضالعة في نشر الأسلحة النووية، وأنظمة الحكم المرتكبة لجرائم الإبادة الجماعية، وحماتها من الضغوط الدولية التي تتعرض لها، وتأثير ذلك في مسار الإنجازات الدولية في مجال حقوق الإنسان، تبين الدراسة في الوقت نفسه أن التحول في السياسة الصينية تجاه الدول المارقة، والذي ظهر جلياً منذ عام 2006، كإدانة الاختبار النووي الكوري الشمالي، الذي أجري في أكتوبر 2006، ومساندة نشر قوة مشتركة من الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي في دارفور، وتبرر الدراسة هذه التحولات بالمصالح الصينية السياسية والاقتصادية، إضافة